بيان دولة قطر

أمام

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

بشأن

"التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين"

يلقيه سعادة/ سلطان بن سعد المريخي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

الاثنين ١٩ سبتمبر ٢٠١٦

مقر الأمم المتحدة- نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

سعادة الرئيسان المُشاركان،،،

أصحاب المعالي والسعادة،،،

السيدات والسادة،،،

يطيب لي أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لرئيسَي الدورة السبعين والدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على كافة الجهود المبذولة للتحضير لهذا الاجتماع، ونثني على الجهود الكبيرة التي بذلها الميسران للمشاورات. ولا يفوتنا أن نشكر الأمين العام على جهوده القيمة.

السيد الرئيس،،،

ينعقد هذا الاجتماع في ظلِّ تزايد النزاعات والأزمات الإنسانية في العالم، التي خلفت أكبر أزمة لاجئين وهجرة غير مسبوقة، فلا تزال صور الزوارق المكتظَّة باللاجئين والمهاجرين الفارين من مناطق النزاعات والفقر، وما تجسِّدهُ من مآسٍ تُدمي القلوب وتُرهِق الأبصار والأسماع، تشهَد على ما يتعرَّض له هؤلاء اللاجئين من اتجار، وتطرُّف، وتشريد قسري، وعنفٍ جسديٍّ ونفسيٍّ، وما يُشكله ذلك من انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومن بالغ الحزن والأسى أن يقضي الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة نَحْبَهُم في هذه العملية، ليكونوا الشريحة الأضعف والأكثر عرضةً للخطر. ولأنه لا يمكن البقاء التغاضي عن هذه الانتهاكات الجسيمة، نود التأكيد على أهمية التعامل معهم استناداً لهشاشة وضعهم ومنحهم الحماية والمساعدة طبقاً للمواثيق الدولية الإنسانية.

السيد الرئيس،،،

يُجمع المجتمع الدولي اليوم بأنَّ التوصل لحلول مستدامة للتدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، والأزمة الإنسانية المستمرة الناجمة عنها، تستوجِب تكثيف التعاون للتوصل إلى رؤية متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية التي دفعت هذه الشرائح الضعيفة لتحمل المخاطر بحثاً عن الحياة الآمنة والكريمة.

إننا وإذ نشدد على أهمية إيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات والصراعات والأزمات، فإننا لا نقلل من الأعباء الراهنة التي تتحملها البلدان والمجتمعات المستضيفة للاجئين والمهاجرين، والتي تدعو إلى الثناء والتقدير، وندعو إلى التعاون الفعّال لمواجهة التداعيات الناجمة عن هذه الأزمة الإنسانية.

إن ما يدعو إلى القلق أيضاً تنامي ظاهرة كراهية الأجانب واستخدام خطاب الكراهية والعنصرية، وهو ما يعطي الذرائع لإشاعة التطرف، وعواقبه المُدمّرة على المجتمعات المُضيفة وعلى اللاجئين والمهاجرين. لذا نؤكد على حماية حقوق الإنسان لهذه الفئات، وإدماجها في المجتمعات.

السيد الرئيس،،،

يُمثِّل التعليم إحدى التحديات الأساسية التي يواجهها اللاجئون، الذين أغلبهم دون سنّ الثامنة عشر. لذلك لا يمكننا بتاتاً إغفال الحق في التعليم الذي ينبغي أن يكون إلزاميّاً ومتاحاً لجميع الأطفال اللاجئين، خاصةً وأنّه يساهم في تمكين الأطفال وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة والتطرُّف. وما يدعو للاستغراب أن تكون التخصيصات المحددة للتعليم في حالات الطوارئ شحيحةً بحيث لا تتجاوز ٢ % من إجمالي المساعدات الإنسانية.

السيد الرئيس،،،

هناك إجماع اليوم بأنَّ الأزمة الراهنة للاجئين والمهاجرين ناجمة عن استمرار النزاعات. وقد حذرت دولة قطر مراراً من التداعيات الإنسانية لأزمات في المنطقة العربية، وما لذلك من عواقب وخيمة على السلم والأمن الإقليمي والدولي. وعليه فإن الأوضاع الصعبة التي تشهدها المنطقة كانت و تزال السبب الرئيس في زيادة عدد اللاجئين في المنطقة العربية وإلى خارجها. ومع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين خارج هذه المنطقة، إلا أن دول المنطقة لاتزال تستضيف ٥٢,٢% من عدد اللاجئين في العالم.

وفي الوقت الذي تجدد دولة قطر التزامها بالتعاون الدولي لإيجاد حلول لأزمة اللاجئين والمهاجرين في العالم، فإن المخاطر الناجمة عن استمرار الأزمات في منطقتنا تتطلب التعامل مع جذور تلك الأزمات، وليس مع نتائجها المتواصلة، وصولاً لإيجاد حلول سريعة ومستدامة لها، وفق

المرجعيات التي يُتيحها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنها الوساطة التي أثبتت فاعليتها في حالات عديدة، ولدولة قطر تجربة ايجابية ورائدة في ذلك.

السيد الرئيس،

لقد واجهت المنطقة العربية مشكلة اللاجئين منذ عقود طويلة والتي تجلّت في الهجرة القسرية للملايين من الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي كان نصيبه من التشرد في المنافي واللجوء ما يفوق التصور الإنساني. واليوم، وبعد سبعة عقود من استمرار الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير القانونية ضد المدنيين، وعدم التوصل إلى السلام العادل الذي يكفل الأمن والسلام للفلسطينيين والإسرائيليين، يستمر الفلسطينيون في البحث عن ملاذٍ آمنٍ يوفر لهم الأمن والحياة الكريمة، مما يتطلب تكثيف جهود المجتمع الدولي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كقضيةٍ رئيسيةٍ في إطار الحل الشامل والعادل والدائم استناداً للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن تدفق الملايين من اللاجئين والنازحين إلى خارج وداخل سوريا هو نتيجة لتردي الحالة الإنسانية وغياب إجراءاتٍ فعلية وحاسمة من المجتمع الدولي لوقف الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، مما أفقدهم الأمل بحل الأزمة في المدى المنظور . لذلك فإن وقف تدفقهم مرهونٌ بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، ويكفل الحقوق المشروعة للأشقاء السوريين.

وفي ضوء المعاناة الإنسانية في المنطقة، كيف يمكن أن يتوقع العالم رد فعل الضحايا في ظل غياب أي أملٍ لإيجاد حلولٍ نهائية لأزمات المنطقة؟

السيد الرئيس،،،

انطلاقاً من وفاء دولة قطر بالتزاماتها تجاه الشعب السوري الشقيق، فقد هرعت لنجدة الشعب السوري بمساعدات سخية بلغت منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠١١ وحتى اللحظة ١,٧ مليار

دولار صرف منها ٩٠٠ مليون دولار عبر المسار الحكومي و١٦٠ مليون دولار عبر مؤسسات المجتمع المدني القطري، وعشرات الملايين عبر بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وأُشير هنا إلى أن عدد المقيمين من الأشقاء السوريين في دولة قطر كان عند بداية الأزمة السورية عشرون ألفاً، وتجاوز العدد اليوم أربعة وخمسين ألف سوري، فضلاً عن إصدار سبعة آلاف تأشيرة للم شمل الأسر السورية بالدوحة.

ولإيماننا بأن التعليم ينبغي أن يكون متاحاً لجميع الأطفال اللاجئين، لأنَّه يساهم في حمايتهم من التطرف والاستغلال وسوء المعاملة، فقد بلغ عدد الأطفال السوريين المستفيدين من مبادرة دولة قطر علم طفلاً منذ عام ٢٠١٢ وحتى شهر سبتمبر ٢٠١٥ حوالي ستمائة ألف طفل.

السيد الرئيس،،،

لا يمكن إغفال الأثر الإيجابي للهجرة، سواءً على البلدان المُرسلة أو المُستقبِلَة، والمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أكَّدتهُ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود هنا أن نؤكد على أهمية الهجرة الآمنة والمنظَّمَة، وتعزيز التعاون الدولي، وتعبئة الإرادة السياسية من أجل إيجاد بيئات توفر السلامة والأمن للاجئين والمهاجرين، واتخاذ تدابير فعالة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالحماية والمساعَدة، بشكلٍ يضمن الأمان والكرامة، وعدم التمييز، واحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين.

ختاماً، كُلُّنا أمل في أن تتمخَّض عن اجتماعنا اليوم نتائج عملية من شأنها التصدي بفعالية للأسباب الجذرية لتدفق المهاجرين واللاجئين، وتوفير الظروف الإنسانية التي تكفل لهم الحياة الكريمة والآمنة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لن تتوانى دولة قطر عن مواصلة العمل مع الشركاء في المجموعة الدولية.